



مذكرة مفاهيمية

١- قبل الجائحة

توجت منظمة العمل الدولية الاحتفال بمئويتها في عام ٢٠١٩، باعتماد مؤتمر العمل الدولي إعلان المئوية من أجل مستقبل العمل.

وقدّ الإعلان بأن عالم العمل يشهد تغييراً تحويلياً تحفزه الابتكارات التكنولوجية والتحولات الديمغرافية وتغيّر البيئة والمناخ والعولمة. وهو يرسم خارطة طريق لنشاط المنظمة وهيئاتها المكوّنة الثلاثية من أجل بلورة وتوجيه هذه التغيرات عن طريق نهج يتمحور حول الإنسان إزاء مستقبل العمل في سياق استمرار الفقر وأوجه انعدام المساواة والظلم والنزاعات والكوارث التي ما فتئت تشكل تهديداً لتفاسم الازدهار وتحقيق العمل اللائق للجميع. ويشدد الإعلان على ضرورة تقوية قدرات جميع الناس لتمكينهم من الاستفادة من التغيير في العمل، وتقوية مؤسسات العمل لضمان الحماية الكافية لجميع العمال، وتعزيز نمو مطرد وشامل ومستدام يترافق مع العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع.

ويشدد الإعلان بالفقر ذاته على الدور الحاسم الذي تضطلع به معايير العمل الدولية والحوار الاجتماعي في السعي قُدماً إلى تحقيق هذه الأهداف.

وقد لقي إعلان المئوية ترحيباً واسع النطاق على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي، كما تجلّى ذلك أيضاً في قرار اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة، اعترف بما يتسم به الإعلان من أهمية خاصة بالنسبة إلى نشاط منظومة الأمم المتحدة وطلب من جميع كيانات الأمم المتحدة أن تنظر في إدماج مضامين الإعلان في إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون المستدام.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، وافق مجلس إدارة مكتب العمل الدولي على برنامج للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، صمّم خصيصاً لإنفاذ الإعلان.

٢- جائزة كوفيد-١٩

بعد مرور تسعة أشهر على اعتماد إعلان المئوية، أعلنت منظمة الصحة العالمية عن تحوّل وباء كوفيد-١٩ إلى جائحة.

وفي النصف الأول من عام ٢٠٢٠، زهق الفيروس أرواح أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص وأغرق العالم في أخطر أزمة إنسانية واقتصادية واجتماعية في الزمن الحديث. وتمشياً مع التقرير الذي أصدره الأمين العام للأمم المتحدة في آذار/مارس بعنوان "الاستجابة للآثار الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩"، أوليت الأولوية القصوى لمواصلة الاستجابة الصحية، تلك المهمة المستمرة دون هوادة لوقف انتقال العدوى وإنقاذ الأرواح. بيد أن الأمين العام ربط هذه المهمة ربطاً وثيقاً بالعمل الهادف إلى تخفيف أثر الجائحة على سبل عيش الناس ورفاههم المادي، كما ربطها بضرورة إعادة البناء على نحو أفضل في أعقاب انتهاء الحالة الصحية الطارئة الآن. ويتعيّن ألا نتغافل عن أن جائحة كوفيد-١٩ اجتاحت العالم مباشرة بُعيد استهلال المجتمع الدولي عقد العمل الرامي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة البالغة ١٧ هدفاً من برنامج عام ٢٠٣٠.

٣- أثر الجائحة على عالم العمل

لقد اكتسحت الجائحة عالم العمل وتسببت في معاناة بشرية هائلة وخلفت ملايين عديدة من العمال والمنشآت في وضع استضعاف شديد.

وتفيد آخر تقديرات منظمة العمل الدولية بأن إغلاق أمكنة العمل على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم من باب الاستجابة لمواجهة كوفيد-١٩، أدى إلى انخفاض عدد ساعات العمل المؤداة بنسبة ١٠,٧ في المائة في العالم في الفصل الثاني من هذا العام. ويتجسد هذا الانخفاض في خسارة ٣٠٥ ملايين وظيفة - محسوبة على أساس ٤٨ ساعة عمل في الأسبوع. وكان إقليم آسيا والمحيط الهادئ في البداية أشد الأقاليم تضرراً، لكن بات إقليم الأمريكتين الأشد تضرراً الآن، يليه إقليم أوروبا وآسيا الوسطى، مما يعكس حركة انتقال مركز الجائحة غرباً عبر القارة. ولا يزال مسار الجائحة في المستقبل غير مؤكد.

ومن الناحية الطبية، فإن الفيروس يضرب دون تمييز. ولكنه في تأثيره على عالم العمل، أصاب الفئات الأكثر حرماناً واستضعافاً بأشد وأقسى وطأة بحيث أظهر للعيان العواقب الوخيمة لإنعدام المساواة. ذلك أن الاقتصاد غير المنظم يضم أكثر من ستة أشخاص عاملين من أصل كل عشرة أشخاص عاملين لكسب عيشهم يوماً بيوم. وفي مجموع ملياري العمال هؤلاء، يواجه ١,٦ مليار منهم تهديداً وشيكاً لسبل عيشهم نظراً إلى أن متوسط الدخل في الاقتصاد غير المنظم قد تقلص بزهاء ٦٠ في المائة

في الشهر الأول من تفشي الجائحة. وقد أفضى ذلك إلى زيادة هائلة في الفقر، ودفع برنامج الأغذية العالمي إلى التحذير من أن الجائحة المقبلة قد تكون جائحة الجوع.

وكان تأثير الجائحة على النساء والرجال في عالم العمل تأثيراً مختلفاً. فالنساء ممثلات بشدة في القطاعات الأشد تضرراً، من قبيل الخدمات أو في المهن الموجودة على الخط الأمامي في مواجهة الجائحة، لا سيما العاملون في مجالي الصحة والرعاية حيث تشكل النساء نسبة تصل إلى ٧٠ في المائة من مجموع العاملين. كذلك، تقلّ سبل حصول النساء على الحماية الاجتماعية كما أنهنّ يتحملن عبئاً بالغ الشدة في توفير الرعاية، وهو ما ازداد تفاقمًا بسبب إقفال المدارس أو مرافق الرعاية. أضف إلى ذلك أن النساء في الاقتصاد غير المنظم، غالباً ما يكنّ في الأوضاع الأكثر استضعافاً على سبيل المثال كعاملات منزليات يعانين في كثير جداً من الأحيان من ظروف بالغة الصعوبة.

أما الشباب، وقد كان العديد منهم أصلاً في وضع صعب للغاية في أسواق العمل قبل انتشار كوفيد-١٩، فقد شهدوا تدهور آفاق عملهم تدهوراً حاداً. وتوقفت دورات التدريب والتعليم على نطاق واسع، إذ أفاد ٥٠ في المائة من المتعلمين عن حالات تأخير في إنهاء دروسهم، وذكر ١٠ في المائة أنهم يشكّون في إمكانية إنجاز هذه الدروس على الإطلاق. ومن بين الشباب الذين كانوا يعملون قبل الجائحة، فإن واحداً من كل ستة منهم لم يعد لديه عمل، في حين انخفضت ساعات عمل الآخرين بنسبة ٢٣ في المائة. أما الذين يغادرون التعليم الآن فإنهم يواجهون آفاقاً مستقبلية قاتمة في أسواق العمل المترنحة تحت وطأة الفيروس. ويتمثل الخطر المبيّن في نشوء "جيل الإغلاق".

والمنشآت كذلك، لا سيما المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر التي تمتلك القليل من الاحتياطات لتقيها الشدة حتى في فترة وجيزة من انعدام النشاط، تواجه بدورها قدراً كبيراً من انعدام اليقين، إن لم يكن ما هو أسوأ من ذلك. أما في القطاعات الأربعة الأشد تضرراً من الجائحة - أي تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح السيارات؛ التصنيع؛ خدمات الإقامة والغذاء؛ الأنشطة العقارية وأنشطة الأعمال والأنشطة الإدارية - فيوجد فيها وحدها ما لا يقل عن ٤٣٦ مليون منشأة معرضة لأعلى مخاطر الاضطراب الجسيم.

٤- وضع الاقتصاد العالمي

لا بد لتوقعات الاقتصاد العالمي من أن تتصدى لمواطن انعدام اليقين الكبيرة الملازمة لتطور الجائحة والخيارات السياسية التي لم يتم تحديدها بعد.

وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي في عام ٢٠٢٠، قام صندوق النقد الدولي بمراجعة توقعاته لما قبل كوفيد-١٩ من نسبة (+٣,٣) في المائة إلى نسبة (-٣) في المائة في نيسان/أبريل، مع تحذيرات لاحقة من استمرار تدهور الوضع. وتشير التوقعات الأخيرة الصادرة عن البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى انكماش يتراوح بين ٥ في المائة و ٨ في المائة، في أكبر ركود شهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية.

وتتمثل أفضل وأسوأ سيناريوهات منظمة التجارة العالمية في انخفاض حجم التجارة العالمية بنسبة ١٣ في المائة في السيناريو الأفضل و ٣٢ في المائة في السيناريو الأسوأ.

وفي الوقت نفسه، وفي حين أطلقت الحكومات حزمًا مالية ونقدية غير مسبوقة لمواجهة التأثير الاقتصادي والاجتماعي لكوفيد-١٩، بإجمالي يصل إلى حوالي ٩ تريليون دولار، تمشيًا مع التزام "القيام بكل ما يلزم" لحماية شعوبها، فإن مستويات الدين العام أخذت في الارتفاع ارتفاعاً حاداً. وقدّر صندوق النقد الدولي في نيسان/أبريل أن يرتفع متوسط معدلات الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٦٩,٤ في المائة إلى ٨٥,٣ في المائة خلال العام، حيث يبلغ هذا الارتفاع مستويات أعلى بكثير في العديد من البلدان.

وخلاصة موضوع الأزمة الإنسانية هي أنه، وفقاً للبنك الدولي، سيجد ما بين ٧١ و ١٠٠ مليون شخص أنفسهم عالقين في برائن الفقر المدقع، مما يعكس مسار سنوات التقدم الإنمائي السابقة.

٥- الاستجابة السياسية حتى الآن

تستند الاستجابة السياسية المتكاملة الواردة في تقرير الأمين العام، إلى التكامل المتبادل والمتكافل بين أبعادها الصحية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وإلى الإدراك أنه يتعين لهذه الأبعاد أن تفضي إلى عملية إعادة البناء بشكل أفضل في فترة الانتعاش.

ولا يمكن إنكار التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للجهود الضرورية المبذولة لوضع حد للجائحة. وقد أثارت في بعض الأحيان جدلاً صعباً بشأن تفاعل الأهداف السياسية المتعلقة بالصحة وعالم العمل. غير أن عدم اتخاذ قرار حاسم لمكافحة الجائحة الآن سيؤدي لا محالة إلى تكاليف اجتماعية واقتصادية أكبر حجماً بكثير في وقت لاحق.

وحيث أنّ الحال هو كذلك، دأبت منظمة العمل الدولية على الدعوة إلى مواجهة كوفيد-19 على أساس الدعائم الأربع المبيّنة أدناه، وقام العديد من الدول الأعضاء فيها بتنفيذها.

الإطار السياسي: أربع دعائم رئيسية لمكافحة أزمة كوفيد-19 بالاستناد إلى معايير العمل الدولية

<p>الدعامة ٢</p> <p>دعم المنشآت والوظائف والمدخيل</p> <ul style="list-style-type: none"> ◀ توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل الجميع ◀ تطبيق تدابير الحفاظ على الوظائف ◀ تقديم الإعانة المالية/ الضريبية وغيرها من الإعانات إلى المنشآت 	<p>الدعامة ١</p> <p>تحفيز الاقتصاد والعمالة</p> <ul style="list-style-type: none"> ◀ سياسة مالية نشطة ◀ سياسة نقدية داعمة ◀ الإقراض والدعم المالي المقدم إلى قطاعات محددة، بما في ذلك قطاع الصحة
<p>الدعامة ٤</p> <p>الاعتماد على الحوار الاجتماعي لإيجاد الحلول</p> <ul style="list-style-type: none"> ◀ تعزيز قدرة منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وقابليتها على الصمود ◀ تعزيز قدرات الحكومات ◀ تعزيز الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية ومؤسسات وعمليات علاقات العمل 	<p>الدعامة ٣</p> <p>حماية العمال في مكان العمل</p> <ul style="list-style-type: none"> ◀ تعزيز تدابير السلامة والصحة المهنية ◀ تكيف ترتيبات العمل (مثل العمل عن بعد) ◀ منع التمييز والاستبعاد ◀ توفير سبل حصول الجميع على الرعاية الصحية ◀ توسيع نطاق الحصول على الإجازة مدفوعة الأجر

وقامت منظمة العمل الدولية بجمع وتبادل المعلومات بشأن **استجابات السياسة الوطنية**، والدليل على ذلك أنه حينما نُفذت الأنشطة في هذه المجالات، فقد أثبتت فعاليتها. ولكن هناك بعض القيود الواضحة.

أما الأكثر وضوحاً، فهو أنّ الحوافز المالية والنقدية والجهود المبذولة لمساعدة المنشآت ودعم الاحتفاظ بالوظائف والدخل، رغم اعتبارها السليم بوصفها استثمارات وليست تكاليف، إلا أنها تتطلب استثماراً ضخماً في الموارد. ولا يمكن تمديد هذه التدابير، بل لا يقصد تمديدتها، إلى أجل غير مسمى؛ لكنها قد تكون أيضاً أبعد من قدرة بعض البلدان على تنفيذها على الإطلاق أو للفترة المطلوبة، حيث أن سحبها بشكل مبكر من شأنه أن يؤدي إلى موجة ثانية من المشقة الكبرى.

علاوة على ذلك، مثل التنوع المتزايد لأشكال العمل التي نشأت في السنوات الأخيرة حجر عثرة في طريق تقديم الدعم الفوري لجميع المحتاجين إليه. وغالباً ما واجه العاملون لحسابهم الخاص والعمال المتعاقدون والعمال المؤقتون وعمال المنصات وغيرهم ممن لديهم وضع استخدام أو استحقاقات توظيف غير مؤكدة، صعوبة في الحصول على المساعدة. ويجب أن يضاف إلى صفوف هؤلاء العمال ملايين العمال غير المنظمين الذين يعانون من أقصى درجات الهشاشة.

وقد شملت حماية صحة العمال ثلاثة خيارات ممكنة: سحبهم من أماكن العمل وتمكينهم من العمل من المنزل؛ الطلب منهم الاستمرار في أماكن عملهم المعتادة ولكن باستخدام معدات وبروتوكولات وقائية مناسبة بما في ذلك التباعد الاجتماعي؛ وقف عملهم بكل بساطة طيلة فترة حالة الطوارئ.

والقيود واضحة هنا أيضاً. فقد قَدّرت منظمة العمل الدولية أنّ حوالي ١٨ في المائة فقط من العمال يقومون بوظائفهم ويتواجدون في مواقع تخولهم العمل عن بعد. وهذا الأمر أبعد من أن يكون خياراً متاحاً للجميع. ومن المؤسف والمأساوي أحياناً ألا يكون باستطاعة أولئك الذين واصلوا عملهم كما في السابق - من قبيل العاملين في مجالي الصحة والرعاية وعمال النقل وعمال النظافة، المشار إليهم اليوم بوصفهم من العاملين الأساسيين - الاستفادة على الدوام من المعدات والإجراءات الوقائية الصحيحة. وحيث لا يعمل المهاجرون فحسب بل يعيشون أيضاً في ظروف غير محمية، يمكن أن تكون العواقب وخيمة على الصحة العامة وعلى صحتهم. وكشفت حالة ١,٦ مليون بحار في العالم عن أوجه قصور خاصة، حيث بقي قرابة ٢٠٠,٠٠٠ بحار عالقين على متن السفن لفترات طويلة وغير قادرين على تبديل أفراد الطاقم والعودة إلى الوطن.

وعلى نقيض ذلك، لا توجد عوائق موضوعية لإرساء حوار اجتماعي بغية إيجاد حلول للمشاكل المعقدة التي يواجهها عالم العمل جراء أزمة كوفيد-19. وحيثما كان الحوار الاجتماعي غائباً، فإن ذلك جاء نتيجة خيار سياسي أو عدم قدرة طويلة الأمد على وضع إطار مؤسسي مؤاتٍ أو على إظهار الدعم بل التسامح الكافي لصالح المنظمات التمثيلية والمستقلة القوية لأصحاب

العمل وللعمال. وليس من غير المعتاد أن نجد أمثلة مشجعة على اللجوء بشكل أكبر إلى الحوار الاجتماعي في فترة الأزمة هذه- كما كان عليه الوضع في فترات الأزمات السابقة. والفوائد التي عاد بها ذلك سهلة البيان وتوفر سبباً وجيهاً للالتزام أكثر استدامة بالعمل الثنائي والثلاثي.

وقد أدت تدابير الحجر التي قررتها الحكومات بغية احتواء فيروس كوفيد-19، إلى فرض قيود شديدة في بعض الأحيان على الحريات الشخصية. وبشكل عام، تقبلها كل شخص يعتبر أنها ملائمة ومتناسبة ومحددة زمنياً، وبالتالي فهي مشروعة في مكافحة الجائحة. ولكن لا يوجد سبب مشروع يجعل هذه القيود تمتد لتشمل ظروف العمل بشكل ينتهك الاحترام الكامل لمعايير العمل التي تشكل هي نفسها أدوات مهمة للتصدي للأزمة على نحو ناجح.

وقد برز عائق أخير على مستوى التضامن والتعاون الدوليين المنوط بهما مهمة الاستجابة لأزمة كوفيد-19. وقد جرى حشد كميات غير مسبوقه من الموارد لكن طغى استخدامها للاضطلاع بأنشطة وطنية بحتة. وقد اتخذت مبادرات مهمة للتخفيف من عبء الديون، لكنها تبدو غير كافية لضمان القدرة على تحمل الديون واستدامة التنمية. ولم نشهد بعد استجابة عالمية تتناسب مع التحدي العام الذي يواجهه العالم.

٦- ماذا سيحدث بعد ذلك؟

لا تزال التحديات الصحية والإنسانية والاجتماعية الاقتصادية لأزمة كوفيد-19 تواجه البلدان في جميع أنحاء العالم والمجتمع الدولي ككل. ومع استمرار الجائحة، سيتعين تطبيق الاستجابات السياسية الحالية بشكل فعال كمقدمة ضرورية للعودة التدريجية والأمنة إلى العمل. لكن هذا لا يعني العودة إلى العمل كما كان عليه الوضع في السابق- على الأقل في الفترة التي يجب أن نواصل العيش والعمل فيها مع الفيروس وطالما أنه لا يوجد لقاح أو علاجات متاحة على مستوى العالم.

وتدور نقاشات كثيرة حول الصورة التي سيكون عليها عالم العمل فيما نخرج من الجائحة وترافقنا فكرة "وضع طبيعي جديد" في العمل بدأت تلقى شيوعاً. وفي كثير جداً من الأحيان، لا يُبذل جهدٌ كبير من أجل التمييز بين الممارسات الجديدة التي ستكون مطلوبة في الفترة التي يشكل فيها الفيروس التهديد الذي يمثله اليوم، وبين المنظورات طويلة المدى للمستقبل الذي يمكن أن نصل إليه بالتحرك من تلك القيود. ويتمثل الخطر في أننا نغفل فكرة أنه مهما كانت القيود التي نواجهها اليوم، فإن مستقبل العمل يمكن بل يجب أن يكون على صورة ما نريده أن يكون. وعليه، تحتاج خطط الإنعاش منذ البداية إلى إرساء أسس الوضع "الطبيعي الأفضل" المنشود.

ولهذا السبب تحديداً، يتسم إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل مع برنامجه المتمحور حول الإنسان، بأهمية كبرى، فيما نأخذ على عاتقنا مهمة إعادة البناء بشكل أفضل.

ولا بد من الاعتراف بأن نقطة الانطلاق لن تكون مشجعة. وأياً كان المسار المستقبلي لهذه الجائحة، فإنها ستخلف وراءها عالم عمل يعاني من بطالة أعلى وارتفاع في انعدام المساواة وفقر أشد ومستويات أعلى من الديون، وفي جميع الأحوال سيكون هناك مستويات أعلى من الإحباط بل الغضب بين الشعوب.

غير أن الجائحة، وبالقدر نفسه، سلطت الضوء بقسوة صارخة، على الحاجة المطلقة إلى العمل دون إبطاء على إنفاذ مبادئ وأهداف إعلان المئوية وعلى الثمن البشري الذي يمكن أن ندفعه إذا بقينا مكتوفي الأيدي.

وبذلك، فإن عملية إعادة البناء بشكل أفضل ستحتاج إلى الإجابة عن بعض التساؤلات والتحديات الملحة.

"١" كيف ستعزز عملية إعادة البناء بشكل أفضل النمو المطرد والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع؟ كيف يمكن تصميم استجابات مواجهة كوفيد-19 لانتشال الاقتصاد العالمي بسرعة من الركود ووضعه في مسار يمكّنه من مواجهة تحديات الانتقال الرقمي والديمقراطي والبيئي العادل؟

"٢" ما الذي يتعين القيام به لمعالجة أوجه الاستضعاف الهائلة في عالم العمل، التي تجلّت بسبب الجائحة؟ وكيف نرتقي بمهمة إضفاء الطابع المنظم على الاقتصاد غير المنظم والمضي قدماً بخطى حاسمة نحو تحقيق تغطية الحماية الاجتماعية الشاملة؟

"٣" هل نريد تسريع استخدام التكنولوجيات لإتاحة طرق جديدة للعمل في ضوء تجربة الجائحة؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف ينبغي تنظيم مثل هذا العمل؟

"٤" ما هي قطاعات النشاط الاقتصادي وفئات العمال التي تحتاج إلى دعم واهتمام خاصين؟ هل يمكن لعملية الانتعاش أن تجسد برنامجاً تحويلياً للمساواة بين الجنسين ومنصة للنهوض بالشباب في عالم العمل؟

"٥" كيف يمكن جعل الحد من الفقر والقضاء عليه وضرورات إنفاذ الحقوق والعدالة الاجتماعية، أهدافاً رئيسية في صميم عملية الانتعاش؟

"٦" في وقت أصبح لا غنى فيه عن التعاون متعدد الأطراف أكثر من أي وقت مضى ولكنه يواجه تحديات غير مسبوقة، كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يتضافر حول هدف مشترك حقيقي ويعيد تكريس نفسه لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠؟

٧- منظمة العمل الدولية في العام المقبل

ينعقد مؤتمر القمة الافتراضي لمنظمة العمل الدولية بشأن جائحة كوفيد-١٩ وعالم العمل في عام لم يتمكن فيه مؤتمر العمل الدولي ومجلس الإدارة من الاجتماع. لكنها سنة حاسمة بالنسبة للمنظمة ولعالم العمل. وهذا هو السياق الذي يمكن فيه لمؤتمر القمة أن يقدم إرشادات بالغة الأهمية.

وتبرز الحاجة إلى تحديد كيف يمكن لمنظمة العمل الدولية، بالاستناد إلى إعلان مؤيبتها، والجهود الجماعية والتزام هيئاتها المكونة الثلاثية على مستوى العالم، أن تسهم أفضل إسهام في المضي قدماً بعالم العمل بنقله من أزمة كوفيد-١٩ إلى مستقبل أفضل التزم ببنائه العام الماضي.

وفي الفترة الممتدة حتى مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠٢١، لا بد للمنظمة من أن تتفاوض بشأن برنامجها وميزانياتها للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ وتعتمده. علاوة على ذلك، يوفر المؤتمر نفسه فرصة فريدة لتجسيد دور المنظمة في عمليات الانتعاش التي ستسهم بأهمية دائمة بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من تأثير الجائحة ومن يأتي بعدهم.